

جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسوط

المجلة العلمية

(ضربي العبد مُسيئاً) ونظائره

دراسة نحوية تأصيلية

*(Darby Alebd Musyyan) and its counterparts  
A fundamental grammatical study*

إعداد

أ.د/ أيمن السيد أحمد بيومي الجندي

الأستاذ بقسم النحو والصرف وفقه اللغة، في كلية اللغة العربية،  
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع - نوفمبر)

(الجزء الخامس ١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

## (ضربي العبد مسيئاً) ونظائره دراسة نحوية تأصيلية

أيمن السيد أحمد بيومي الجندي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: [aljonde2005@yahoo.com](mailto:aljonde2005@yahoo.com)

### الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فالخبر أحد مقومي دعامه الجملة الاسمية؛ إذ بدونه لا تتحقق الفائدة من المبتدأ؛ لذا قيّد النحاة المواضع التي يجب فيها حذف الخبر، وذكروا منها: أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو أفعال التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدرَ بالمصدر. نحو: (ضربي العبد مسيئاً)، و(ضربي زيداً قائماً)، و(أكثر شربي السويق ملتوتاً)، و(أخطب ما يكون الأمير قائماً)، وشرط هذا المصدر أن يكون عاملاً في مفسر صاحب حالٍ بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه.

وهذه المسألة طويلةً الذيل كثيرةً الخلاف، ففي قولهم: (ضربي العبد مسيئاً)، ونحوه - بعد اتفاقهم على رفع "ضربي" - أربعة أشياء مُختلفة فيها: أحدها: أن ذلك المصدر أو معموله مرفوعٌ بالابتداء. الثاني: أنه مبتدأ مُحتاجٌ إلى خبر. الثالث: أن خبره محذوفٌ لا ملفوظ به. الرابع: أنه مقدرٌ قبل تلك الحال، وغير ذلك من الفوائد النحوية المتعلقة بها.

وكان هذا البحث؛ لتحريه هذه المسألة وتأصيلها وتتبعها عند النحويين، وجمع الأقوال فيها، وعرض أدلة كل قول ومناقشتها مناقشة علمية، وترجيح الراجح منها بالدليل والحجة، وبيان الفرق بين أمثلتها التي ذكرها النحويون.

**الكلمات المفتاحية:** الخلاف، النحوي، ضربي العبد مسيئاً، التحرير، التأصيل.

## (Darby Alebd Musyyan) and its counterparts A fundamental grammatical study

*Ayman Al-Sayed Ahmed Bayoumi Al-Jundi.*

*Department of Grammar, Morphology and Jurisprudence of Language,  
College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic  
University, Kingdom of Saudi Arabia.*

**E-mail:** *aljonde\_2005@yahoo.com*

### **Abstract:**

*The predicate is one of the components of the nominal sentence; without it, the benefit of the subject is not achieved; therefore, grammarians have restricted the places in which the predicate must be deleted, and they mentioned among them: that the subject be a verbal noun, or a comparative adjective added to the verbal noun, or what is estimated by the verbal noun. Towards: (My hitting the slave is abusive), (My hitting Zaid is standing), (Most of my drinking of gruel is twisted), (The prince is most eloquent when standing), and the condition of this source is that it is an agent in the interpreter of the owner of a state after it, and it is not suitable to be a predicate of it. This issue has long tails and many differences, as in their saying: (My hitting the slave is abusive), and the like - after their agreement on raising "my hitting" - there are four things that are disputed about: First: That this source or its object is raised by the beginning, second: That it is a subject that needs a predicate, third: That its predicate is deleted and not pronounced, fourth: That it is estimated before that state, and other grammatical benefits related to it, and this was the research; To liberate this issue, establish its foundations and follow it up among grammarians, collect the sayings about it, present the evidence for each saying and discuss it scientifically, and give preference to the most correct of them with evidence and argument, and clarify the difference between its examples mentioned by grammarians.*

**Keywords:** *Disagreement, Grammar, Hitting The Wrongful Slave, Editing, Foundation.]*

## مُقَدِّمَةٌ

أَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ عَلَى مَا وَقَفْتِ، وَأَشْكُرُ لَكَ مَا أَنْعَمْتَ، وَأَسْتَوْهَبُكَ عِلْمًا نَافِعًا يُزِيلُ  
إِلَيْكَ، وَعَمَلًا خَالصًا أَرْجُو بِهِ الْخَلَاصَ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ خَيْرَتِكَ مِنْ  
خَلْقِكَ، مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَنَبِيِّكَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْعَالِمِينَ الْعَامِلِينَ، وَبَعْدُ:

فالنحو العربي مرّ بمراحلٍ متعددةٍ، وسار بخطى سريعةٍ نحو الكمال؛ دفعا لخطر  
اللحن، وحفاظًا على القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وجمعًا للمسلمين تحت  
لغة واحدة، شرفها القرآن ونزل بها.

ومن آخر المراحل التي مرّ بها مرحلة الموازنة والترجيح والاختصار والتطويل،  
والحكم على مذهب البصريين والكوفيين، وهذه المرحلة تُعرف بالمرحلة البغدادية،  
وبعدها بدأت المرحلة التي أُطلق عليها مرحلة المتأخرين، وفي هذه المرحلة اتسعت  
رقعة الخلاف النحوي، وتفرعت المسائل، وكثرت الأقوال والآراء في المسألة الواحدة،  
ومن هذه المسائل مسألة تتعلق بقولهم: (ضربي العبد مسيئًا) ونظائره، أو (ضربي  
زيدًا قائمًا) ونظائره، والتسمية الأولى مأخوذة من بيت ألفية ابن مالك في أثناء سرده  
مواضع حذف خبر المبتدأ وجوبًا:

وقبل حالٍ لا يكون خبرًا      عن الذي خبره قد أضمرًا

كـ(ضربي العبد مسيئًا)، و(أتمَّ      تبيني الحقَّ منوطًا بالحكم)<sup>(١)</sup>

والخبرُ - كما هو معلومٌ - أحدُ مقومَي دِعامَةِ الجملة الاسمية؛ إذ بدونهُ لا تتحقَّقُ  
الفائدةُ من المبتدأ؛ لذا قيَّد النحاة المواضع التي يجب فيها حذفُ الخبر، وذكرُوا منها:

(١) ألفية ابن مالك ٨٩.

أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو أفعال التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدِّرَ بالمصدر. كمثالي بيت الألفية السابق، ونحو: أكلى التفاحة نضيجةً، وقيامي ضاحكًا، وخروج زيد محتاجًا، وأكثرُ شربي السوق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأرخص ما يكون البردُ قفيزين بدرهم، وأبغضُ ضربِ زيدٍ إلى قائمًا، وما أشبه ذلك، وشرط هذا المصدر أن يكون عاملاً في مفسّر صاحب حالٍ بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه.

وقولهم: (ضربي العبدَ مسينًا) ونظائره، فيه أربعة أشياء مُختلفٌ فيها: أحدها: أن ذلك المصدر أو معموله مرفوعٌ بالابتداء، الثاني: أنه مبتدأ محتاجٌ إلى خبر، الثالث: أن خبره محذوفٌ لا ملفوظ به. الرابع: أنه مقدرٌ قبل تلك الحال، وغير ذلك من الفروع النحوية المتعلقة بهذه المسألة من حيث الفرق بين المبتدأ إذا كان مصدرًا صريحًا وبينه إذا كان اسم تفضيلٍ مضافًا إلى مصدرٍ، وغير ذلك.

فلمَّا كثر الكلامُ عن هذه المسألة، وكانت طويلة الذبول كثيرة الخلاف<sup>(١)</sup>؛ أردتُ أن أجمع شتاتها، وأحرر مواطن الخلاف فيها، وأناقش الأقوال والآراء، وأرجح ما هو راجح بالدليل والبرهان، ثم أتبع مواضعها عند النحويين، وأجمع الأمثلة التي تندرج تحتها، وغير ذلك من الأمور التي يستدعيها البحث العلمي، وخصوصًا أن فيها إشكالًا من حيث اللفظ، كما قال ابنُ يعيش: "وأما قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا)، فهي مسألة فيها أدنى إشكالٍ يحتاج إلى كشف، وذلك أن المعنى: ضربتُ زيدًا قائمًا، أو أضربُ زيدًا قائمًا، فالكلام تامٌ باعتبار المعنى، إلا أنه لا بدّ من النظر في اللفظ، وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر".<sup>(٢)</sup>

(١) وصفها السيوطي في الهمع ٣٩٥/١، بذلك.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٣/١.

ولكلِّ ما سبقَ وغيره كان هذا البحثُ الذي يحمل عنوان:

("ضربي العبدَ مُسيئاً" ونظائره: دراسة نحوية تأصيلية).

وإنما آثرُ في العنوان تركيب "ضربي العبدَ مُسيئاً" دون نظائره؛ لأنه ورد في بيت الألفية السابق، ومكانة الألفية في درس النحوي لا تخفى، وأنَّ الضرب فيه مُسبَّبُ بالإساءة.

واعتمدت في البحث المنهج الوصفي التحليلي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

- **المقدمة**، وفيها نبذة عن أهمية البحث، وأهدافه، والدافع إليه، وخطته، ومنهجه.

- **المبحث الأول**، وعنوانه: نظائر "ضربي العبد مُسيئاً" عرضٌ وتقويم.

- **المبحث الثاني**، وقصرته للحديث عن: إعراب قولهم: (ضربي العبد مُسيئاً) ونظائره.

- **المبحث الثالث**، وجعلته للكلام عن: مسائل نحوية متعلقة بقولهم: (ضربي العبد مُسيئاً) ونظائره.

- **الخاتمة**، وفيها أهم نتائج البحث.

- **ثبت المصادر والمراجع**.

والحمد لله أولاً وآخراً

والله أسألُ أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.

## المبحث الأول

### نظائر (ضربي العبد مسيئًا) عرضٌ وتقويمٌ

من المواضع التي نصَّ النحويون فيها على حذف خبر المبتدأ وجوبًا:  
أن يكون المبتدأ مصدرًا صريحًا، أو أفعالَ التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدِّرَ  
بالمصدر. (١).

قال ابن مالك في ألفيته:

وقبلَ حالٍ لا يكونُ خبرًا      عَنِ الَّذِي خَبْرُهُ قَدْ أُضْمِرَا  
كـ(ضربي العبدُ مُسيئًا)، و(أتمَّ      تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكْمِ)<sup>(٢)</sup>

يعني أنَّ الخبر يلتزم حذفه قبل حالٍ لا يصح فيها أن تقع خبرًا عن المبتدأ، وهو  
الذي أضمَر خبره، أي: لا يصحُّ جعل تلك الحال خبرًا عن المبتدأ. ومثَّل ذلك بمثالين:  
أحدهما: (ضربي العبدُ مُسيئًا). فـضربي: مصدر، وهو مبتدأ، ومسيئًا: حال لا يصح  
الإخبار بها عن ضربي. والخبر محذوف، وفي تقديره خلاف سيأتي ذكره.

ونظائر ذلك: ضربي زيدًا قائمًا، وأكلي التفاحة نضيجًا، وقيامي ضاحكًا، وخروجُ زيدٍ  
محتاجًا. وما أشبه ذلك، فكل هذا لا يصح أن تقع الحال فيه خبرًا.

(١) ينظر في المسألة: الكتاب ١/ ٤٠٢، ٤١٩، والأصول ٢/ ٣٥٩، والإيضاح للفارسي ١٦٣،  
والمقتصد ١/ ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٤، وشرح المفصل لابن عمرو ٣٥٣،  
والنهاية لابن الخباز ٣/ ٧٣٨، والتعليقة على المقرب ١٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/  
٢٧٩، وشرح الرضي ق ١ ج ١/ ٣١٧، والتذليل ٣/ ٣٠٠، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٨١، والتصريح  
١/ ٢٢٨، والمقاصد الشافية ٢/ ١١٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٥، ونتائج التحصيل ٩٧٣،  
والهمع ١/ ٣٣٩، والأشباه والنظائر ٨/ ٢٨١.

(٢) ألفية ابن مالك ٨٩.

والثاني: (أَتَمَّ تَبَيَّنَى الحَقَّ مُنَوِّطًا بِالْحَكْمِ). ف (أَتَمَّ): أفعال تفضيل مضاف إلى مصدر، وهو مبتدأ، ومنوطاً: حالٌ لا يصحّ الإخبار به عن (أَتَمَّ). والخبر محذوف، وفي تقديره خلاف سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

ونظائر ذلك: أكثرُ شربي السوقِ ملتوتاً، وأخطبُ ما يكون الأمير قائماً، وأرخصُ ما يكون البردُ قفيزين بدرهم، وأبغضُ ضربِ زيدٍ إليَّ قائماً، وما أشبه ذلك.<sup>(١)</sup>

قال الشاطبي: "إن تمثيلَ ابنِ مالكِ المبتدأ بمصدر، أو بما أضيف إلى المصدر مُعَيَّنٌ لموضع الحذف، فإن نحو: (ضربي العبد مسيئاً)، و(أَتَمَّ تَبَيَّنَى الحَقَّ مُنَوِّطًا) هو الموجودُ في السماع في المسألة، والذي يصحُّ القياسُ فيه، بخلاف: زيدٌ قائماً، ونحوه؛ ولذلك قال في التسهيل: إن كان المبتدأ أو معموله مصدرًا عاملاً في مُفَسِّرِ صاحبها. ولم يطلق القول في ذلك".<sup>(٢)</sup>

وأكد أبو حيان أن الحال التي تسدُّ مسدَّ الخبر ينبغي الاقتصار فيها على السماع. قال: "وهذا الذي ذكرناه من سدِّ الحال مسدَّ خبر المبتدأ ينبغي أن يقتصر به على مورد السماع؛ لأنه شيء خارج عن القياس، فلا يجوز ذلك إلا فيما سُمع، وهو أن يكون المبتدأ مصدرًا أو أفعال التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدر بالمصدر".<sup>(٣)</sup>

وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أن الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود يجري مجرى المصدر في هذا المعنى لا مجرى الجثث، فتسد الحال مسدَّ خبره. واستدل على صحة ذلك بقول الشاعر:

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١١٣/٢، ١١٤، وتوضيح المقاصد ٤٨٨/١، وشرح ابن عقيل ١٥٣/١.

(٢) المقاصد الشافية ١١٤/٢، وانظر: التسهيل ٤٥، وشرحه لابن مالك ٢٧٥/١، وتمهيد القواعد ٨٦٨ /٢.

(٣) التذييل والتكميل ٣٠٤/٣، وانظر: التعليقة على المقرب ١٧١، وتمهيد القواعد ٨٩٣، ٨٩٤.

خَيَالٌ لَأَمِّ السَّلَسَبِيلِ وَدُونَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٍ لِلْبُرَيْدِ الْمَذْبَذِبِ<sup>(١)</sup>  
فـ "خيال" مرفوع بالابتداء، وجاز الابتداء به؛ لأنه وصف بقوله "لأم السلسبيل"،  
فلا يصح أن يكون خبراً لأنه صفة، بل الخبر هو محذوف، سدت الحال - وهي قوله  
"ودونها مسيرة شهر" - مسده. وساغ ذلك؛ لأن الخيال لا حقيقة له جسمية.<sup>(٢)</sup>  
قال أبو حيان: "ولا حجة في هذا البيت؛ لأنه يحتمل أن يكون "خيال" خبر مبتدأ  
محذوف تقديره: هذا خيال".<sup>(٣)</sup>

وقد نصَّ ابنُ النحاسِ الحلبي على أنَّ هذه المسألة يُمثل لها النحاةُ في أكثر  
كُتُبِهِم بثلاثة أمثلة، كلٌّ مثالٍ يُفارق الآخر بزيادة أمرٍ، وهذه الأمثلة هي: ضربِي زَيْدًا  
قائِمًا، وأكثرُ شَرْبِي السُّوَيْقِ مَلْتَوْتًا، وأخطبُ ما يكونُ الأميرَ قائِمًا.<sup>(٤)</sup>  
وقبل ابن النحاس ذكر أبو علي الفارسي الأمثلة الثلاثة ذاتها<sup>(٥)</sup>، وابن السراج ذكر  
قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا)، و(أخطب ما يكون الأمير قائمًا).<sup>(٦)</sup>  
وسائر النحويين يذكرون الأمثلة السابقة وغيرها مع اختلاف بينهم في ذكر

(١) البيت من الطويل، وقائله البعيث بن خريث، وانظره في: الحماسة ٢١٨/١، وشرحها  
للمرزوقي ٣٧٦، والتعليقة على المقرب ١٧١، والتذييل والتكميل ٣/٣٠٥، وتمهيد القواعد  
٨٩٤.

(٢) لم أفق على رأي ابن عصفور في كتبه، وانظره في: التعليقة على المقرب ١٧١، والتذييل  
والتكميل ٣/٣٠٤، ٣٠٥، وتمهيد القواعد ٨٩٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٣٠٥.

(٤) انظر: التعليقة على المقرب ١٦١.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ٣٤، والمسائل الحلبيات ٨٢.

(٦) انظر: الأصول في النحو ٢/٢٧٣، ٣٥٩.

بعضها. (١)

قال ابن معطي في الدرة الألفية:

وَرَبَّمَا سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ      للمبتدأ حال كقول المُخْبِرِ

أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو قَائِمًا      ومثله ضربي زيدًا نائمًا (٢)

وزاد ابن مالك في (شرح التسهيل) أمثلةً أخرى، قال: "ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملاً في مفسر صاحبها، أو مؤولاً بذلك، نحو: ضربي زيد قائماً ... وقول النبي عليه السلام: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" (٣)، ومثله قول الشاعر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا      وشرُّ بُعْدِي مِنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ (٤)

ومثال كون المصدر العامل في مفسر صاحب الحال معمول المبتدأ قولك: كلُّ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا، وبعضُ ضربِك زيدًا بريئًا" (٥).

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٣١٣/٢، والمفصل ١٨٥، والإنصاف ١/١٨٨، والبديع في علم العربية ١/٩٢، ١٩٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٥، والتبيين ٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤١، ٢٤٣، والهمع ١/٣٩٥.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٣٥.

(٣) الحديث في: مسند أحمد برقم (٩٤٦١) (٢٧٤/١٥)، وصحيح مسلم في باب (ما يقال في الركوع والسجود) برقم (٤٨٢) (٣٥٠/١)، وسنن النسائي باب (أقرب ما يكون العبد من الله - □-) برقم (١١٣٧) (٢/٢٢٦).

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٣/٣٠٦، وتوضيح المقاصد ١/٤٨٩، والمساعد ١/٢١٤، وتمهيد القواعد ٢/٨٧٨، والمقاصد النحوية ١/٥٦٥، وشرح الأشموني ١/٢١٠، والهمع ١/٣٩٩.

(٥) شرح التسهيل ١/٢٧٨.

وشرح ناظر الجيش أمثلة ابن مالك السابقة بقوله: "فهذه ثلاثة أمثلة<sup>(١)</sup> اشتمل عليها كلام المصنف:

فالأول: مثال لما المبتدأ فيه مصدرٌ عامل في المفسر المذكور.

والثاني: مثال لقوله: أو معموله؛ فإن المبتدأ فيه لفظ (كل)، والمصدر معمول له بالإضافة، وهو عامل في المفسر.

والثالث: مثال لقوله: أو مؤولًا بذلك؛ يعني يكون المبتدأ مؤولًا بالمصدر المذكور؛ (فإن ما يكون) مؤول بالكون، وأقرب الكون كونٌ، وأفعل التفضيل لا يضاف إلا لما هو بعضه.

ومثل (كلُّ شربي السويق ملتوتًا): بعض ضربك زيدًا بريئًا، ومعظمُ كلامي معلّمًا. ومثل (أقرب ما يكون): أخطب ما يكون الأمير قائمًا.

وكمثله أيضا قول الشاعر:

خيرُ اقترابي من المولى حليفَ رضا      وشرُّ بُعدي منه وهو غَضبانُ<sup>(٢)</sup>

وبعد عرض أبي حيان أمثلة ابن مالك السابقة اعترض لبعضها، وعقب عليها بقوله: "وهذا فيه نظرٌ، فإن ذلك لا يحفظ إلا في مصدر، أو في أفعل التفضيل مضافًا إلى مصدر، أو مؤول بالمصدر".<sup>(٣)</sup>

(١) وهي: ضربي زيدًا قائمًا، وكلُّ شربي السويق ملتوتًا، و(أقرب ما يكون العبدُ من ربّه وهو ساجدٌ).

(٢) من البسيط، ولم أقف على قائله، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٣/٣٠٦، وتوضيح المقاصد ١/٤٨٩، والمساعد ١/٢١٤، وتمهيد القواعد ٢/٨٧٨، والمقاصد النحوية ١/٥٦٥، وشرح الأشموني ١/٢١٠، والهمع ١/٣٩٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٨٨، ونتائج التحصيل ٩٧٣.

وفي الإفصاح: "هذا الباب معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيما أضيف إليه إضافة بعض لكل أو كل للجميع، والمعنى أن يكون المضاف إليه مصدرًا في المعنى، نحو: أكثر شربي، وأقل شربي، وأيسر شربي السوق ملتوتًا، وكل ركوبي الفرس دارعًا".<sup>(١)</sup>

واحتراز ابن مالك بأن يكون المصدر المشار إليه عاملاً في مفسر صاحب الحال من مصدر لا يكون كذلك، كقولك: ضربني زيدًا قائمًا شديدًا، فالمبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفي الحال، فلم يصح أن تغني عن خبره؛ لأنه من صلته. وكذا لو جعلت عاملها كان مقدرة مضافا إليها "إذا" أو "إذ" أو "ما" متعلقة بالمصدر فإن الحال لا يغني عن الخبر، لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر، فالجميع من الصلة، فلا يغني شيء منه عن الخبر.<sup>(٢)</sup>

وتناول الاحتراز أيضًا قولهم: (حكمتك مُسمطًا)<sup>(٣)</sup>؛ فإن المبتدأ فيه مصدر مستغنى عن خبره بحال استغناء شاذًا؛ لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو حكمتك، بخلاف (ضربي زيدًا قائمًا)؛ فإن صاحب الحال فيه فاعل (كان) المقدرة، وهو ضمير عائد على زيد، وزيد معمول المصدر المجعول مبتدأ، والتقدير: حكمتك لك مُسمطًا، أي: مثبتًا، فصاحب الحال الضمير المستكن في (لك)، وهو عائد على

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢٨٨/٣، ونتائج التحصيل ٩٧٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/١، ٢٧٩، والتذييل والتكميل ٢٨٩/٣، وتمهيد القواعد ٨٧٩/٣.

(٣) ورد هذا المثل في (جمهرة الأمثال) للعسكري (٢١٢/١)، حيث قال: "قولهم حكمتك مسمطًا يراد به حكمتك مرسلًا، أي: احتكمتك وخذ حكمتك". وقال الميداني في (مجمع الأمثال): "(حكمتك مسمط) أي: مرسل جائز لا يعقب، ويروى (خذ حكمتك مسمطًا) أي: مجوزًا نافذًا، والمسمط: المرسل الذي لا يرد".

المصدر؛ فالحذف في هذا ونحوه شاذ غير لازم، وفي نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وما تقدم معه من الأمثلة ملتزم.

وليس وجود المفعول في هذه المسألة شرطًا، بل يجوز سدّ الحال مسدّ خبر المصدر مع كونه من فعل لازم كقولك: قيامك محسنًا، وإحسانك قائمًا. (١)

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ اشْتُرِطَ فِي هَذَا الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا أَوْ مُضَافًا إِلَى مَصْدَرٍ؟  
قِيلَ: لِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي سَدَّتْ الْحَالَ مَسَدَّهُ ظَرْفُ زَمَانٍ، وَهُوَ يَصِحُّ وَقُوعُهَا أَخْبَارًا عَنِ الْمَصَادِرِ لَا الْجَبْتِ، وَلَا يَجُوزُ (زَيْدٌ جَالِسًا فِي الدَّارِ) عَلَى أَنَّ الْحَالَ سَادَةٌ مَسَدُّ الْخَبَرِ؛ لِعَدَمِ مَصْدَرِيَّةِ الْمُبْتَدَأِ. (٢)

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ وَقُوعُ الْمُبْتَدَأِ مَصْدَرًا مُؤَوَّلًا؟

فيه ثلاثة أقوال: الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا، ثَالِثُهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ وَهُوَ الْجَوَازُ إِنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ كـ(أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا)، وَالْمَنْعُ إِنْ لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ نَحْوُ: (أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا قَائِمًا). (٣)

قال أبو حيان: "فإن أنبت (أن) مع الفعل مناب المصدر، فقلت: أن ضربت زيدًا قائمًا، وأن تضرب زيدًا قائمًا، ففيه خلاف: أجاز ذلك بعض الكوفيين، ومنعه الجمهور.

وقال ابن الأنباري: أبطل الكسائي والفرّاء وهشام: أن تضرب عبد الله قائمًا، واتفقوا على إجازة: الذي تضرب عبد الله قائمًا، وما تضرب عبد الله قائمًا، على أن (الذي) و(ما) بمعنى المصدر، معناه: ضربك عبد الله قائمًا. وعَلَّلَ - ابن مالك - المنع في

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/١، ٢٧٩، والتذييل والتكميل ٢٨٩/٣، وتمهيد القواعد ٨٧٩/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الفخار ٧٧٥/٢، وإيضاح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٥٣٦/١.

(٣) انظر: النكت للسيوطي ٢٥٤/١، وإيضاح المسالك ٥٣٧/١.

(أن) بأنها لما عملت فيما بعدها أشبهت الأدوات، وبعدت عن المصادر، فلم يجز فيها ما جاز في المصادر.

وفي هذا التعليل نظرٌ؛ فإن المصدر أيضًا عامل فيما بعده. وقيل: علة ذلك أن الحال إنما تسد مسدَّ الخبر إذا كان ظرفَ زمان، وظرفُ الزمان لا يكون خبرًا لأن "والفعل".<sup>(١)</sup>

(١) التذييل والتكميل ٣/٢٨٩، ٢٩٠، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٩، ونتائج التحصيل ٩٧٣، ٩٧٤.

## المبحث الثاني

### إعراب قولهم: (ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِينًا) ونظائره

تحدث النحويون عن إعراب هذا التركيب ونظائره، وذكروا فيه أوجهًا متعددة، وبينوا الإشكال فيه، ووضّحوا الفرق بين المبتدأ إذا كان مصدرًا صريحًا، مثل: (ضربي)، وإذا كان اسم تفضيل، مثل: (أخطب)، و(أكثر).<sup>(١)</sup>

قال ابن يعيش: "وأما قولهم: "ضَرْبِي زِيدًا قائمًا"، فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف، وذلك أن المعنى: ضربتُ زيدًا قائمًا، أو أضربُ زيدًا قائمًا، فالكلام تامٌّ باعتبار المعنى، إلا أنه لا بدّ من النَّظَرِ في اللفظ، وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر، وذلك أنّ قولك: "ضَرْبِي"، مبتدأ، وهو مصدر مضافٌ إلى الفاعل، و"زيدًا" مفعول به و"قائمًا" حالٌ، وقد سدّ مسدّد خبر المبتدأ، ولا يصحّ أن يكون خبرًا فيرتفع، لأنّ الخبر إذا كان مفردًا يكون هو الأوّل، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم".<sup>(٢)</sup>

وبعد تتبع ما ذكره النحويون في قولهم: (ضربي العبدَ مسينًا) ونظائره وجدت أنهم اختلفوا فيه في أمورٍ أربعة، هي:  
الأول: أنّ ذلك المصدر أو معموله مرفوعٌ بالابتداء.

(١) انظر تفصيل الإعراب في هذا التركيب ونظائره في: الأصول في النحو ٢/٢٦٧، ٣٥٩، والمسائل الحلبيات ٨٢، والمسائل البصريّات ١/٧٢٤، والإيضاح العضدي ٣٤، والمفصل ١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤٣، وشرح المفصل لابن عمرون ٣٥٣، والتعليقة على المقرب ١٦١، والبديع في علم العربية ١/٩٢، ١٩٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٥، والتذييل والتكميل ٣/٢٨٧، وارتشاف الضرب ٣/١٠٧٠، والمساعد ١/٢١٠، وإيضاح المسالك ١/٥٣٥، وتمهيد القواعد ٣/٨٨٣، والأشباه والنظائر ٨/٢٨١.

(٢) شرح المفصل ١/٢٤٣، وشرح المفصل لابن عمرون ٣٥٣.

الثاني: أنه مبتدأ محتاجٌ إلى خبر.

الثالث: أنَّ خبره محذوفٌ لا ملفوظ به.

الرابع: أنه مقدرٌ قبل تلك الحال. (١)

وهناك تفصيل القول في هذه الأمور الأربعة:

### الأمر الأول: إعراب المصدر (ضربي)

اختلفت كلمة المعربين في إعراب المصدر (ضربي) في قولهم: (ضربي العبدَ مسيئًا) ونظائره على قولين:

**القول الأول:** ذهب بعضهم إلى أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: يقع ضربي العبدَ مسيئًا، أو ثبتَ ضربي العبدَ مسيئًا. (٢)

وردَّ بأنه تقديرٌ ما لا دليلَ على تعيينه؛ لأنه كما يجوز تقدير: (ثبتَ) يجوز تقدير: (قلَّ) أو (عدم) ضربي العبدَ مسيئًا.

وما لا يتعينُ تقديره لا سبيلَ إلى إضماره، مع أنه إذا دارَ الأمر بين الحذف من أولِّ الكلام وآخره، كان الحذفُ من آخره أولى، فإنَّ أولَّ الكلام موضعُ استجمام وراحة، وآخره موضعُ تعبٍ وطلب استراحة، فبانَ فسادُ ذلك الوجه. (٣)

(١) انظر: التعليقة على المقرب ١٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/١، والتذييل والتكميل ٢٨٧/٣، وإيضاح وتمهيد القواعد ٨٨٣/٣، ونتائج التحصيل ٩٧٣، والأشباه والنظائر ٢٨١/٨، وإيضاح المسالك ٥٣٥/١، والمقاصد الشافية ١١٣/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٨٠، والتذييل ٣ / ٢٨٧، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨١، ٨٨٤.

(٣) التعليقة على المقرب ١٦٣، والتذييل والتكميل ٣ / ٢٨٧، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨٥، وإيضاح المسالك ٣٥٣/١.

وذهب أبو حيانَ إلى بُطلانه من جانبٍ آخرَ وهو: دخول نواسخ الابتداء عليه، فلو كان فاعلاً لم يجزْ دخولُ النواسخ عليه، نحو: كان ضربي العبدَ مسيئاً<sup>(١)</sup>، ونحو قول الشاعر:

إِنَّ اختيارك ما تبغيه ذا ثِقَةٍ بالله مستظهِراً بالحمل والجأد<sup>(٢)</sup>  
فأدخل "إِنَّ" على المصدر الموصوف بما ذكر.<sup>(٣)</sup>

**القول الثاني:** ذهب جمهورُ النحويين إلى أنه مبتدأ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله، و(العبد) مفعول به، و(مسيئاً) حال.<sup>(٤)</sup>

والرَّاجِحُ أَنَّهُ مبتدأٌ لدخولِ النواسخ عليه، قال أبو حيانَ: "ويدلُّ على أَنَّهُ مبتدأٌ دخولِ النواسخ عليه".<sup>(٥)</sup>

وقال السيوطي: "وقال آخرون، وهو الصحيح: هو مبتدأٌ وهو مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله، و(زيداً) مفعول به، و(قائماً) حال".<sup>(٦)</sup>

### الأمر الثاني: هل هذا المبتدأ يحتاج إلى خبر أم لا؟

الَّذِينَ قالوا بأنَّ هذا المصدرَ مبتدأً -وهو الرَّاجِحُ- اختلفوا في احتياجه إلى خبرٍ وعدم احتياجه إلى فريقين:

(١) التذييل ٣/ ٢٨٧، ٢٨٨.

(٢) البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، وانظره في: التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٧، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣١٢، ونتائج التحصيل ٩٧٤.

(٣) التذييل ٣/ ٢٨٧، ٢٨٨، ونتائج التحصيل ٩٧٤.

(٤) ينظر: التعليقة على المقرب ١٦١، والإيضاح ٧٨، والمقتصد ١/ ٢٤٠، وابن يعيش ١/ ٩٦، وتعليق الفرائد ٣/ ٣٠، والارتشاف ٣/ ١٠٩٢، والهمع ١/ ٣٣٩.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٨.

(٦) الأشباه والنظائر ٨/ ٢٨١.

الأول: ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ إلى أنه مبتدأ، ولا يحتاج إلى خبر؛ لأنَّ المصدر وقع موقعَ الفعل، فمعنى: ضربي العبدَ مسيئاً: ضربتُ العبدَ مسيئاً، أو أضربُ العبدَ مسيئاً، فصار نظير .... أقالمُ الزيدانِ؟ فكما أنَّ (أقالم) مبتدأ لا يحتاج إلى خبر؛ لأنَّه في معنى الفعل، فكذلك هذا المصدر مبتدأ لا يحتاج إلى خبر؛ لأنَّه في معنى (ضربت)<sup>(١)</sup>، ونسبه أبو حيانَ في (الارتشاف) إلى الأخفش الأصغر.<sup>(٢)</sup>

وردَّ هذا المذهبُ بأنَّه لو وقع المصدر موقعَ الفعل - هنا - لصحَّ الاقتصارُ عليه مع فاعله، كما صحَّ ذلك في: أقالمُ الزيدانِ؟ وحيث لم يصحَّ أن يُقال: (ضربي)، ويُقتصر عليه، بطل ما ذكره.<sup>(٣)</sup>

الثاني: ذهب الجمهور إلى أنَّ هذا المبتدأ له خبرٌ، وهو الراجح، لإبطلهم المذهب الأولُ القائلُ بعدم الاحتياج إلى الخبر.<sup>(٤)</sup>

### الأمر الثالث: هل هذا الخبر ملفوظٌ أم محذوفٌ؟

اختلف النُّحاة في ذلك -أيضاً- على قولين:

الأول: أنَّ هذا الخبرَ ملفوظٌ، وهو الحال (مسيئاً)، قال ابن النَّحاس: "وقال الكسائيُّ، وهشامٌ، والفراء، وابنُ كيسان: إنَّ الحالَ بنفسها هي الخبرُ لا سادَّةٌ مسدَّه، على

(١) ينظر: التذييل ٣ / ٢٨٨، والتعليقة على المقرب ١٦٣، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٣٦، وشرح الرضوي ق ١ ج ١ / ٣١٨.

(٢) الارتشاف ٣ / ١٠٩٢.

(٣) انظر: شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي ٢ / ٨٣٦، والتذييل ٣ / ٢٨٨، والتعليقة على المقرب ١٦٢، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨١، وإيضاح المسالك ١ / ٥٣٥.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١ / ٢٢٦، والتصريح ١ / ٢٢٩، وابن عقيل ١ / ٢٣٥، والأشموني ١ / ٢١٨.

اختلافٍ بينهم في ذلك<sup>(١)</sup> على الآتي:

١- قال الكسائي وهشامٌ، وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمَا: إِنَّ الْحَالَ إِذَا وَقَعَتْ خَيْرًا لِلْمَصْدَرِ كَانَ فِيهَا ضَمِيرَانِ مَرْفُوعَانِ، أَحَدُهُمَا: مَنْ صَاحِبُ الْحَالِ، وَالْآخَرُ: مِنَ الْمَصْدَرِ.<sup>(٢)</sup>

وإنما احتاجوا إلى ذلك؛ لأنَّ الحال لا بُدَّ لها من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبي الكوفيين، و(ضربي) هنا مبتدأ مرفوع، فلا بدَّ له من رافعٍ، فاحتاجوا إلى القول بتحمُّل (مسيئًا) ضميره، ليرفعه حتَّى أنَّهما قالا: يجوز أن تؤكِّد الضميرين اللذين في (مسيئًا)، فتقول: ضربي العبدَ مسيئًا نفسه نفسه، وقيامك مسرعاً نفسك نفسه، فإنَّ أكدت القيام أيضًا مع الضميرين، قلت: قيامك مسرعاً نفسك نفسه، فتكرر النفس ثلاث مرات.<sup>(٣)</sup>

وردَّ قولُ الكسائي وهشامٍ بأنَّ العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين - ليس أحدهما تابعاً للآخر - رفعاً، فكذلك لا يعمل في مضميرين ... وممَّا يُبطل أيضًا كون الحال رافعة ضميرين. أننا لو ثنينا فقلنا: (ضربي عبدك مسيئًا)، لم يُمكن أن يكون في (مسيئًا) هنا ضميران؛ لأنَّه لو كان فيهما ضميران لكان أحدهما مثني من حيث عودُه على مثني، وهو صاحب الحال المثني (عبدك)، والآخر مفردًا، لعوده على مفرد، وهو المبتدأ ضربي، وتثنية اسم الفاعل وإفراذه إنما هو بحسب ما يرتفع من الضمير، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردًا مثني في حال واحدة وهذا ما لا

(١) التعليقة على المقرب ١٦٢، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨١، والمقاصد الشافية

٢ / ١٢٢، والمساعد ١ / ٢١٣، والارتشاف ٣ / ١٠٩٣، والهمع ١ / ٣٣٩.

(٢) ينظر: التعليقة على المقرب ١٦٢، والارتشاف ٣ / ١٠٩٣، والهمع ١ / ٣٣٩.

(٣) ينظر: الحاشية السابقة، التذييل والتكميل ٣ / ٣٠١، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨٤، والتأكيد الأول:

"نفسك" للضمير المستقر في الحال العائد على صاحبها، والتأكيد الثاني للمبتدأ، وهو القيام، والثالث: للضمير المستقر في الحال كما يقولون.

يُمكن بوجه - فبانَ بطلانُ ما ذهب إليه الكسائي وهشام، وأمّا قولهم: يجوز تأكيد الضميرين، فشيء ذكره قياسًا، لا سماع يُعضده أصلاً.<sup>(١)</sup>

٢- وأمّا الفراء، ومن أخذ بقوله: فزعموا أنّ الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر، لجريانها على صاحبها في إفراده، وتثنيته وجمعه، وتعرّيبها من ضمير المصدر، للزومها مذهبَ الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر، نحو: ضربني العبدَ مُسيئًا إنْ قام، فكما أنّ الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر، فكذلك الحال.<sup>(٢)</sup>

وأمّا قولُ الفراء: الحال لم تتحمل ضمير المبتدأ، للزومها مذهب الشرط، فالجواب عنه: أنّ الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية؛ لأنّه لا يُفيد، وإذا كان كذلك، تعيّن أنّ جوابَ الشرط محذوفٌ، فيكون الضمير محذوفًا مع الجواب، مع أنّ جميع ما ذكره دعاوى مقطعة، لا دليل على شيء منها، فكيف يصار إليها.<sup>(٣)</sup>

٣- وأمّا ابنُ كيسان فقال: إنّما أغنت الحال عن الخبر، لشبهها بالظرف<sup>(٤)</sup>، وهذا ما يُعرف عند النحاة بقياس العرب، أو القياس المصنوع<sup>(٥)</sup>، وما ذهب إليه ابن كيسان نسبه أبو حيان -أيضًا- إلى الجرمي، والأعلم، قال: "وروى هذا عن أبي الحسن أيضًا".<sup>(٦)</sup>

(١) التعليقة على المقرب ١٦٢، ١٦٣، وانظر: تمهيد القواعد ٢ / ٨٨٦، والهمع ١ / ٣٤٠.

(٢) الحاشية السابقة، وانظر: التذييل والتكميل ٣ / ٣٠١.

(٣) التعليقة على المقرب ١٦٦، وانظر: مراجع الحاشية السابقة.

(٤) انظر: مراجع الحاشية السابقة.

(٥) ينظر: ابن كيسان النحوي ١٩٦ "رسالة"، ودراسات في العربية وتاريخها للخضر حسين ص ٢٧ (ط) نشر المكتب الإسلامي بدمشق.

(٦) الارتشاف ٣ / ١٠٩٣، والتذييل ٣ / ٢٩٣، وابن كيسان النحوي ١٩٧.

وأما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف - فكأنه قال: ضربِي العبدُ في حال  
إساءة - فليس بشيء؛ لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير، لجاز مع الجثة أن تقول:  
العبدُ مسيئًا؛ لأنه بمعنى: العبدُ في حال إساءة، وحيث لم يَجز ذلك دلَّ على فساد ما  
ذكره. (١).

القول الثاني: أن هذا الخبرَ محذوفٌ، والذين قالوا بتقديره، اختلفوا في كيفية تقديره  
ومكانه (٢). وهذا هو الأمر الرابع.

### **الأمر الرابع: اختلف في كيفية تقدير الخبر، وفي مكانه قبل الحال أو بعدها على النحو الآتي:**

أولاً: ذهب البصريون - في المشهور عنهم - والأخفش: إلى تقديره قبل (مسيئًا)،  
واختلفوا في كيفيته على ما يأتي:

١ - قال سيبويه والبصريون: تقديره: إذ كان مسيئًا - إن أردت الماضي - وإذا كان  
مسيئًا - إذا أردت المستقبل - هذا إن جعلت ضمير (كان) عائداً على (العبد)  
(مسيئًا) حالاً منه، وإن جعلت الضمير عائداً إلى ياء المتكلم (مسيئًا) حالاً منه،  
كان تقديره: إذ كنت مسيئًا - إن أردت الماضي، وإذا كنت مسيئًا، إن أردت  
المستقبل. (٣).

(١) التعليقة على المقرب ١٦٧، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨١، والتذييل ٣ / ٣٠٣،  
وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨٧، والهمع ١ / ٣٤٠.

(٢) التعليقة على المقرب ١٦٦، وانظر: التذييل ٣ / ٣٠٤، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨٧، والهمع ١ /  
٣٤٠.

(٣) ينظر: التعليقة على المقرب ١٦٢، والنهاية لابن الخباز ٣ / ٧٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك  
١ / ٢٨٠، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨١، والهمع ١ / ٣٤١، وأوضح المسالك ١ / ٢٢٧، والتصريح  
١ / ٢٢٩.

قال ابن عمرون: "وأولى الظروف - إن أردت الماضي -: (إذ)؛ لأنها تستغرق الماضي، وإن أردت المستقبل (إذا)؛ لأنها تستغرق المستقبل".<sup>(١)</sup>

ف(إذ) و(إذا) خبران عن المصدر؛ لأنهما زمان، والأزمنة تكون أخباراً عن المصادر، فيكون الخبر ظرفَ زمان متعلقاً بمحذوف - والتقدير: حاصل إذ كان، أو إذا كان، ف(حاصل) خبرٌ، و(إذ) أو (إذا) ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى (كان) التامة وفاعلها مستترٌ فيها عائدٌ على مفعول المصدر، و(مسيئاً) حال من الضمير المستتر في (كان).<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا براً أطيّب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناس هذا منصوباً على إضمار إذا كان فيما يُستقبل، وإذ كان فيما مضى؛ لأنّ هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان، ولو كان على إضمار (كان) لقلت: التّمُرُ أطيّب من البُسْرِ؛ لأنّ (كان) قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على (كان)، ولكنّه حال".<sup>(٣)</sup>

ويعني سيبويه أنّ (كان) هنا تامة، والمنصوب بعدها حالٌ لا خبرٌ له.<sup>(٤)</sup>

وقال في موضع آخر: "وتقول: عهدي به قريباً وحديثاً، إذا لم تجعل الآخر هو الأول، فإن جعلت الآخر هو الأول رفعت، وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدّهر، وتقول: عهدي به قائماً، وعلمي به ذا مالٍ، فتنصب على أنّه حال، وليس

(١) ينظر: شرح المفصل له ٣٥٣، والتعليقة على المقرب ١٦٧.

(٢) ينظر: النهاية لابن الخباز ٣/ ٧٣٨، والتصريح ١/ ٢٢٩، وشرح الأشموني ١/ ٢١٨، ٢١٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤٠٠.

(٤) السابق حاشية رقم ١.

بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفين، وتقول: ضربني عبد الله قائمًا، على هذا الذي ذكرت لك. (١)

٢ - ذهب الأخفش<sup>(٢)</sup>، وتابعه ابن مالك<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>: إلى أنّ الخبرَ في نحو (ضربي العبدَ مسيئًا) تقديره: (ضربي العبدَ ضربه مسيئًا).

ف(ضربي) مبتدأ، و(ضربه): خبره، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وفاعله محذوف. (٥)

وَيُعَلِّلُ ابْنَ مَالِكٍ لِمَذْهَبِ الْأَخْفَشِ بِأَنَّهُ أَقَلُّ حَذْفًا مَعَ صِحَّةِ الْمَعْنَى، فَكَانَ أَوْلَى، قَالَ: ... وَإِنَّمَا قُلْتُ: أَقَلُّ حَذْفًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْذَفْ فِيهِ إِلَّا خَبْرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْرَدٍ، وَالْأَوَّلُ - يَقْصِدُ مَذْهَبَ سَيَّبِيهِ وَالبَصْرِيِّينَ - حُذِفَ فِيهِ خَبْرٌ ثُمَّ نَائِبٌ عَنِ الْخَبْرِ مَعَ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ: ضَرْبِي زَيْدًا مُسْتَقَرًّا إِذَا كَانَ قَائِمًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ الثَّانِي - يَقْصِدُ مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ الَّذِي اخْتَارَهُ - حُذِفَ فِيهِ خَبْرٌ عَامِلٌ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، وَدَلَالَةُ الْمَعْمُولِ عَلَى عَامِلِهِ قَوِيَّةٌ، وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ بَقِيَ فِيهِ بَعْدَ الْحَذْفِ مَعْمُولٌ عَامِلٌ أَضِيفَ إِلَيْهِ نَائِبٌ عَنِ الْخَبْرِ الْأَصْلِيِّ الَّذِي هُوَ مُسْتَقَرٌّ، فَضَعَفَتِ الدَّلَالَةُ لِنُبْغِدِ الْأَصْلَ، وَكَثْرَةِ الْوَسَائِطِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْحَادِفَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي أْبَيَّنُّ عِذْرًا فِي الْحَذْفِ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لَفْظُهُ مِمَّا تَلُّ لَلْفِظِ الْمَبْتَدَأِ، فَيُسْتَنْقَلُ لَذَلِكَ، وَيَقْوَى الْبَاعِثُ عَلَى الْحَذْفِ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِ

(١) السابق ١ / ٤١٩، وانظر: الأصول ٢ / ٣٥٩، والمقتصد ١ / ٢٤٠، وأمالى الشجري ١ / ١٠٤، والمقرب ١٢٧.

(٢) التعليقة على المقرب ١٦٥، وارتشاف الضرب ٣ / ١٠٩٣، والتذييل والتكميل ٣ / ٢٩١.

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٨٠، وانظر: التذييل ٣ / ٢٩١.

(٤) مغنى اللبيب ٢ / ١٦١.

(٥) ينظر: التصريح ١ / ٢٢٩.

القائل: ضربي زيدًا ضربُهُ قائمًا، تعرض لكون (زيد) وقع به غير الضرب المقارن لقيامه، أو لم يقع به، بل تعرض به كما تعرض بقولك: ضربته قائمًا". (١)

وقال ابن هشام: "بيان مقدار المقدّر ينبغي تقليّله ما أمكن لنقل مخالفة الأصل؛ ولذلك كان تقدير الأَخْفَش في: ضربي زيدًا قائمًا: ضربُهُ قائمًا، أولى من تقدير باقي البصريين، حاصل إذا كان، أو إذ كان قائمًا؛ لأنّه قدّر اثنين، وقدّروا خمسة، ولأنّ التقليل من اللفظ أولى". (٢)

وأما مذهبُ الأَخْفَش فإنّه جعل المصدر الثاني، وهو (ضربُهُ) مضافًا إلى المفعول، وفاعله ضمير المتكلم محذوفًا على ما تقرّر، فإنّ المصدر يحذف فاعله إذا كان ضميرًا ولا يكون مستترًا، فيصير كأنّه قال: ضربي العبدَ ضربُهُ مسيئًا.

فإمّا أن يُفهم من نفس الخبر عينُ المفهوم من المبتدأ فلا يصحّ، وإمّا أن يُفهم منه: أنّ (ضربه) المطلق مثل (ضربه مسيئًا) وهو غير المعنى المفهوم، وإنّ جعل المصدر مضافًا إلى فاعله، صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام - على ما سيبين معنى الكلام حين يبين في توجيه سيبويه - فظهر أنّ الصحيح ما ذهب إليه سيبويه دون غيره، وذلك لما ذكرناه، من أنّ اعتقاد الحال معمولة للخبر يجعل المحذوف بعض الخبر، وهو أولى من حذف الخبر.

### فائدة مهمة:

العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب (النداء)، وباب (لا) فكما يُحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه كذلك يُحذف العامل ويبقى معموله، إلا أنّه لَمّا كان الأكثر - إذا حذف المضاف - أن يُعرب المضافُ إليه بإعرابه، ولا

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٠، ٢٨١.

(٢) معنى اللبيب ٢/ ١٦١.

كذلك العامل والمعمول، كثر حذف المعمول، وقلَّ حذف العامل، وهذا - وإن اشترك فيه مذهبُ سيبويه والأخفش - فإنَّ مذهب سيبويه ينفرد بقول ابن عمرون الحلبي الآتي (١).

قال: "والذي يوضِّح المسألة: أنَّ معنى (ضربي زيدًا قائمًا)، ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه؛ لأنَّ العامل يتقيَّد بمعموله، فإذا جعلت الحال من تمام المبتدأ، يكون الإخبار بأنَّ (ضربي) مقيداً بالقيام واقعٌ، وذا لا ينفي أنَّ يقع الضربُ في غير حال القيام.

وإذا جعل الحال من جملة الخبر، يكون (ضربي زيدًا) هذا الذي لم يُقيَّد بحال، كائن إذا كان قائمًا، فلو قُدِّر وقوعُ (ضربي) في غير حال القيام يكون مناقضًا للإخبار؛ إذ من المحال وقوعُ غير المقيَّد بالحال في زمان، وتخلَّف شيء منه عن ذلك الزمان، إذا أُريدَ به الحقيقة" (٢).

وعلق العلامة الرضوي على مذهب الأخفش -أيضًا- بقوله: "ويردُّ على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنعٌ؛ إذ هو بتقدير (أنَّ) الموصولة مع الفعل، والموصول لا يحذف.

إلا أنَّ يُقال: إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه، كما قال سيبويه في باب (المفعول معه): إنَّ تقدير: (مالك وزيدًا) مالك وملابستك زيدًا" (٣).

(١) التعليقة على المقرب ١٦٦، ١٦٧، وانظر: تمهيد القواعد ٢ / ٨٨٩.

(٢) شرح المفصل له ٣٥٥، وانظر: التعليقة على المقرب ١ / ٣٢٨ - ٣٤٥، والتذييل ٣ / ٢٩١، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨٣ - ٨٩٤.

(٣) شرح الرضوي ١ ق ١ ج ١ / ٣٢٠، ٣٢١، وانظر: الكتاب ١ / ١٥٦.

ثانياً: حكى البطليوسي<sup>(١)</sup>، وابنُ عمرو<sup>(٢)</sup> عن الكوفيين: أنَّهم قدرُوا الخبرَ (ثابت)، أو (موجود) بعد الحال (مسيئاً).

وهذا المذهب ذهب البهاء بن النَّحاس إلى ردِّه بقوله: "وأما المذهبُ المرويُّ عن الكوفيين آخرًا، وهو: أنَّ الخبرَ محذوفٌ، تقديره: ثابت أو موجود، ففاسدٌ أيضًا؛ لأنَّه تقدير ما ليس في اللفظ دليلٌ عليه - كما تقدم - فإنَّه كما جاز تقديره (ثابت)، جاز أنْ تقدِّره أيضًا: (منفي)، و(معدوم)، وما أشبه ذلك؛ ولأنَّه إذ ذاك يكون حذف الخبر جائزًا لا واجبًا؛ لأنَّ (قائمًا) حينئذٍ يكون حالًا من (زيد)، والعامل فيه المصدر، فلا تكون الحال سادة مسدِّدًا الخبر، فلا يلزم حذفه.

وإنَّما يجبُ حذف الخبر في مثل هذا إذا سدت الحال مسدِّدًا؛ لأنَّ الحال إذ ذاك عوضٌ من الخبر، بدليل أنَّ العرب لا تجمع بينهما، ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود المناسبة التي بين الحال والخبر؛ لأنَّ أصلَ الخبر التنكير كالحال، ولأنَّ الحال هي صاحبُها، كما أنَّ الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مفيدة كما أنَّ الخبر كذلك.

ففهم من عدم اجتماعهما قصدُ العوضيَّة، ولا تتصور العوضيَّة إلا على قول من قدرَ الخبر قبل الحال، ولأنَّك إذا قدرْتَ الخبرَ (ثابت) أو (موجود) وجعلت (قائمًا) حالًا من (زيد) فلا يخلو إذ ذاك من أنَّ تخبر المخاطب عن ضربٍ قد عهد منك إيقاعه بـ(زيد) في حال قيامه، أو عن (ضرب) لم يُعهد منك في تلك الحال، فإنْ أردت الأول لم يكن لإخبارك عنه (ثابت)، أو (مستقر) فائدة؛ لأنَّه معلوم عند المخاطب.

(١) انظر: التعليقة على المقرب ١٦٣، والتذييل والتكميل ٣ / ٣٠١، وتمهيد القواعد ٢ / ٨٨٥.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣٥٥، ٥٦، والمراجع السابقة، والهمع ١ / ٣٤٠.

وإن كان الثاني لم يكن في الكلام دليل على ذلك المحذوف، لجواز أن يكون التقدير: ضربي زيدًا قائمًا، غير ثابت، ولأنَّ في جعل (قائمًا) معمول (ضربي) حَذَف الخبر برمته - كما ذكروا - وفي جعل (قائمًا) معمول الخبر - حَذَف بعض الخبر، وحَذَف بعض الخبر أولى من حذفه جميعه، فظهر فساد ما ذكروا".<sup>(١)</sup>

أقول: وأساليب الحال هنا ذات مِيزَة لا توجد في غيرها من أساليب الحال؛ إذ فيها معنى القصر والاختصاص، وهذا سبيلٌ من سُبُل البلاغة لا يُوجد في غيرها. فمعنى قولك: إكرامي العبدَ مُطِيعًا: ما أكرمُ العبدَ إلا مطيعًا، وهذا المعنى تحقَّق على مذهب البصريين بما فيهم الأخفش، ولكنَّه غيرُ متحقِّقٍ على مذهب الكوفيين، وقد كشف الشيخ ابن عمرون السَّرَّ في ذلك عندما قال: "إنَّ معنى: (ضربي زيدًا قائمًا): ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه...".<sup>(٢)</sup>

وقد بيَّن ابنُ القواس ذلك بقوله: "وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففسادٌ لفظًا ومعنى، أمَّا المعنى فلأنَّ المراد تخصيص الضرب بحال القيام، وعلى قولهم لا يبقى إشعارٌ بنفي الضرب عن حالة أخرى. وأمَّا اللفظ فشرط وجوب حذف الخبر قيام غيره مقامه، وفي جعله من تنمة المبتدأ لا يوجد هذا الشرط، فلا يبقى الوجوب لانتفاء شرطه".<sup>(٣)</sup>

وأبطل العلامة الرضوي مذهب الكوفيين هذا، كاشفًا عن السَّرِّ في بطلانه، فقال: "إنَّ الجنس الذي هو مصدرٌ غير مقيَّد عند البصرية بحال تخصصه، بل الحال - عندهم - قيَّد في الخبر، فيبقى الجنس، أي: (المبتدأ الذي هو مصدر) على العموم،

(١) التعليقة على المقرب ١٦٢، وانظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٣٦. وشرح

الرضوي ق ١ ج ١ / ٣١٩، وتعليق الفرائد ٣ / ٣٧.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣٥٥، والتعليقة على المقرب ١٦٩.

(٣) شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي ٢ / ٨٣٦.

فيكون المعنى: كلُّ ضربٍ مني واقع على زيدٍ حاصلٍ في حال القيام، وهذا المعنى مطابقٌ للمعنى المتفق عليه - أعنى (ما أضرب زيدًا إلا قائمًا) - أمّا عند الكوفية فالجنس عندهم مقيدٌ بحال المخصّص له، فيكون المعنى: ضربي زيدًا المختص بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه؛ لأنّه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود أيضًا في وقت آخر، فليس في تقديرهم - إذن - معنى الحصر المراد المتفق عليه<sup>(١)</sup>.

والذي يُرجحه البحث من هذه الأقوال هو الأخذ بمذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ لأنّه سلم من الاعتراضات التي وُجّهت إلى غيره.

وقد لخص ابن مالك في (شرح التسهيل) تقدير الخبر في المسألة في ستة أوجه، فقال: "وينبغي أن يعلم أن فيها ستة أوجه:

أحدها: أن يكون التقدير: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، وهذا هو المشهور عند البصريين.

الثاني: أن يكون التقدير: ضربي زيدًا صرْبُه قائمًا، وهذا مذهب الأخفش.

الثالث: أن يكون فاعل المصدر مغنيًا عن الخبر كما أغنى عنه فاعل الوصف في نحو: قائم الزيدان.

الرابع: أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف، كما أغنى بالظرف عنه.

الخامس: أن تكون الحال منصوبة بالمصدر، وقد حذف الخبر حذفًا لأجل الاستطالة، كما حذف عند أبي علي الخبر في قولهم: أول ما أقول إني أحمد الله، بالكسر، والتقدير عنده: أول ما أقول إني أحمد الله ثابت<sup>(٢)</sup>. وكذلك يكون التقدير في هذه

(١) شرح الرّضيّ ق ١ ج ١ / ٣١٩، ٣٢٠، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ١٦٣.

المسألة المشار إليها: ضربِي زيدًا قائمًا ثابت.

السادس: أن يكون (ضربي) فاعلا بثبت مضمراً، ويكون المسوغ لتقديره أولاً كالمسوغ لتقديره (ثابت) آخرًا.

وأجود هذه الأقوال الأول والثاني، إلا أن الثاني أقل حذفًا مع صحة المعنى، فكان أولى".<sup>(١)</sup>

وقد ناقش ابنُ مالك هذه الأوجه واحدًا واحدًا، واعترضه أبو حيان في بعض ما ذهب إليه، ولعلَّ ما ذكرته في هذا المبحث يعني عن إعادة ما ذكره ابنُ مالك وأبو حيان.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن النُّحاس في تلخيص الإعراب في المسألة عمومًا: "فهذه ستة مذاهب:

ثلاثة والخبر محذوفٌ، واثنان وهو مبتدأ ولا خبر محذوف، وواحد مرتفع بفعل".<sup>(٣)</sup>

وكذلك قال أبو حيان في تلخيص إعرابها بعامَّة: "وتلخَّص من مجموع هذه

المذاهب أنَّ النحويين أجمعوا على رفع: (ضربي) من قولك: ضربِي زيدًا قائمًا، فقيـل: ارتفع على الفاعلية بفعل محذوف.

وقيل: على الابتداء، ثم قيل: لا خبر له لإغناء فاعله عنه. وقيل: له خبر، فقيـل: ملفوظ،

وهي الحال على اختلاف في التقدير، وقيل: محذوف. فقيـل: بعده، وقيل: قبله، فقيـل

تقديره: ضربُه قائمًا، وقيل: إذا كان أو إذ كان، ثم قال: وهذا الذي ذكرناه من سدِّ الحال

مسدِّ خبر المبتدأ ينبغي أن يقتصر به على مورد السماع؛ لأنَّه شيءٌ خارجٌ عن القياس،

فلا يجوز ذلك إلا فيما سمع، وهو: أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو (أفعل) التفضيل مضافًا

إلى المصدر، أو ما قُدِّرَ بالمصدر".<sup>(٤)</sup>

(١) شرح التسهيل ٢٧٩/١، وما بعدها، وانظر: التذييل والتكميل ٢٩٠/٣، وتمهيد القواعد ٨٨٣،

ونتائج التحصيل ٩٧٩.

(٢) للاستزادة تنظر مراجع الحاشية السابقة.

(٣) التعليقة على المقرب ١٦٣.

٤ ( ) التذييل والتكميل ٣/٣٠٢، ٣٠٣، ونتائج التحصيل ٩٨٨.

## المبحث الثالث

### مسائل نحوية متعلقة بقولهم: (ضربي العبد مسيناً) ونظائره

#### المسألة الأولى: الفرق بين (ضربي العبد مسيناً) و(أكثر شربي السويق ملتوتاً)، و(أخطب ما يكون الأمير قائماً).

المبتدأ في (ضربي) ونظائره هو المصدر الصريحُ نفسه، والمبتدأ في (أكثر) أفعل التفضيل مضافاً إلى لفظ المصدر، الذي هو (شربي) وأفعل بعض لما يُضاف إليه، فإذا أُضيف إلى مصدر كان مصدرًا في المعنى، وباقي إعراب المسألة كما تقدم.<sup>(١)</sup>

قال ابن يعيش: "وأما المسألة الثانية: وهي (أكثرُ شربي السَّويقَ ملتوتاً)، فالكلام عليها كالكلام على المسألة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه، إلا أن قوله: (أكثرُ شربي) ليس بمصدر، وإنما لَمَّا أُضيفت "أكثرُ" إلى "شربي" الذي هو المصدر، صار حكمه حكمَ المصدر؛ لأنَّ "أفعل" بعضٌ ما يُضاف إليه. تقول: "زيدٌ أفضلُ القوم"، فيكون بعضُ القوم، و"الياقوتُ أفضلُ الحِجارة"؛ لأنَّه بعضُ الحِجارة، ولو قلت: "الياقوتُ أفضلُ الرُّجاج" لم يجز، لأنَّه ليس من الرُّجاج، فكذلك إذا قلت: "صُمْتُ أحسنَ الصَّيامِ" تنصب "أحسنَ" على المصدر؛ لأنَّه لما أُضفتَه إلى المصدر، صار مصدرًا، فكذلك لَمَّا أُضفت "أكثرُ" إلى "الشرب" الذي هو مصدرٌ، صار مصدرًا، وجاز أن يُخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر."<sup>(٢)</sup>

والفرق بين (أكثر) و(أخطب): أنَّ في مسألة (أكثر) المضاف إليه هو صريح المصدر، وفي (أخطب) المضاف إليه هو (ما يكون)، وهو مؤول بالمصدر.

(١) انظر: شرح المفصل لابن عمرو ٣٥٣، والتعليقة على المقرب ١٦١.

(٢) شرح المفصل ١/٢٤٤، وانظر: المرجعين السابقين.

تقديره: كون الأمير، وفي إضافة (أخطب) إلى الكون نوعٌ تجوُّز؛ لأنَّ (أفعل) لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه - كما قدمنا - وليس الخطابة بعض الكون، فقدروا لذلك حذف مضاف. أي: أخطب أوقات كون الأمير، وليس الخطابة أيضًا بعض الأوقات، لكن لما كانت الخطابة لا تقع إلا في الأوقات جاز إضافتها إليها، كما في قوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) <sup>(١)</sup> لَمَّا كَانَ الْمَكْرَ وَقَعًا فِيهِمَا. <sup>(٢)</sup>

وقد شرح ابن يعيش الكلام السابق شرحًا نافعًا، فقال: "وأما المسألة الثالثة: وهي "أخطب ما يكون الأمير قائمًا"، فهي في تقدير حذف الخبر كالمسألة الأولى (ضربي زيدًا قائمًا)، إلا أن فيها اتساعًا أكثر من الأولى، وذلك أن فيها وجهين من التقدير: أحدهما نحو المسألة قبلها. فقوئك: "أخطب ما يكون الأمير"، بمعنى: "أخطب كون الأمير"؛ لأنَّ "ما" مع الفعل بتأويل المصدر، وكذلك ما يكون بمعنى الكون، والمراد بكونه وجوده، والتقدير: أخطب وجود الأمير إذا كان قائمًا، جعل وجوده خطيبًا مبالغة، ويكون "إذا" الخبر، وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدّم، يدلّ على ذلك أنه قد حكي عن بعض العرب: "أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة" بنصب "يوم"، فدلّ ذلك على أن "إذا" في موضع نصب، كما تقول: "زيد عندك"، وفيه ضمير، والظرف والضمير في موضع رفع لأنه الخبر.

الوجه الثاني أن يكون قوله: "أخطب ما يكون" بمعنى الزمان؛ لأن "ما" تكون بمعنى الزمان، لأنها في تأويل المصدر، والمصدر يُستعار للزمان على تقدير حذف مضاف، كأنه قال: "أخطب أوقات كون الأمير"، كما يُقال: "مقدم الحاج"، و"خفوق النجم"، أي: زمن مقدم الحاج، وزمن خفوق النجم. ويكون الخبر "إذا كان قائمًا" على

(١) سورة سبأ من الآية ٣٣.

(٢) انظر: ابن يعيش ١/ ٩٧، وشرح المفصل لابن عمرو ٣٥٥، والتعليقة على المقرب ١٦١، والتصريح ١/ ٢٢٩، والأشموني ١/ ٢١٨.

ما تقدّم، إلّا أن "إذا" على هذا في موضع رفع خبرًا عن الأوّل، كما تقول: "وقّت القتال يوم الجمعة". فكأنّه قال: "أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيبًا إذا كان قائمًا"، والذي أحوّج إلى تقدير المصدر بالزمان هنا أنّه قد نُقل عنهم: "أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة" بالرفع، فكذاك قدّر الأوّل بالزمان، وقُضي على "إذا" التي هي الخبر بالرفع فاعرفه (١).

### المسألة الثانية: لم قدر الخبر ظرفًا دون غيره؟

والجواب: لأننا نقدر الخبر محذوفًا، والحذف مجاز وتوسع، والظروف أحمل لذلك من غيرها.

ولم قدر ظرف الزمان دون ظرف المكان؟

قيل: لأنّ الحال عوض منه، وهي لظروف الزمان أنسب، لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى كما أنّ الزمان كذلك؛ لأنّ المبتدأ هنا حدث، وظرف الزمان مختصّ بالإخبار عن الحدث فهو أخصّ من ظرف المكان.

قال أبو حيان: "وقدر ظرف زمان دون ظرف المكان؛ لأنّ الحال عوض منه، والحال لظرف الزمان أنسب منها لظرف المكان؛ لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى، كما أنّ الزمان توقيت للفعل، ولذلك قدر سيبويه الحال بـ "إذا" في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فقال: "إذ طائفة في هذه الحال"<sup>(٣)</sup>؛ ولأنّ المبتدأ هنا حدث،

(١) انظر: ابن يعيش ١/ ٢٤٥، وشرح المفصل لابن عمرون ٣٥٥، والتعليقة على المقرب

١٦١، والتصريح ١/ ٢٢٩، والأشموني ١/ ٢١٨.

(٢) سورة آل عمران ١٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٩٠. ونصه: "وأما قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

أَنْفُسُهُمْ﴾؛ فإنّما وجهه على أنّه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتًا ولم يرد أن يجعلها واو العطف، وإنما هي واو الابتداء".

وظرف الزمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجثة، فهو أخص به من ظرف المكان". (١).

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قُدِّرَتْ (إِذْ) وَ (إِذَا) دُونَ غَيْرِهِمَا؟

قيل: لأنهما ظرفا زمان، وظروف الزمان يكثر الإخبار بها عن الأحداث، والإخبار بها مختص بالحدث دون الجثة، فهو أخص من ظرف المكان، فكان تقديره أولى.

وكانت (إِذْ) و(إِذَا) أولى من غيرهما من ظروف الزمان، لشمولهما، ف(إِذْ) تشمل جميع ما مضى، و(إِذَا) تشمل جميع المستقبل، فلما أُريد تقدير جزء من الزمان كانا أولى بذلك. (٢).

### المسألة الثالثة: فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُدِّرَ بَعْدَ الظَّرْفِ فِعْلُ الكَوْنِ؟

قِيلَ: لِيُذَلَّ عَلَى حَدِّثٍ مُطْلَقٍ، وَهِيَ تَامَةٌ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُدِّرَتْ (كَانَ) المضمرة بعد (إِذْ)، أَوْ (إِذَا)؛ تامة لا ناقصة، والمنصوب بعدها حال لا خبر.

قيل لأوجه:

أحدها: التزام تنكير المنصوب بعدها، إذ لم نر العرب استعملت في هذه المواضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر، فحكمتنا بأنَّها أحوال؛ إذ لو كانت أخباراً لـ(كان)

(١) التذييل والتكميل ٢٩٤/٣، وانظر: التعليقة على المقرب ١٦٧، ١٦٨، ونتائج التحصيل ٩٧٨، ٩٧٩.

(٢) انظر في الفائدة الثانية: المسائل الحلبيات ٢٠٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١، وشرح المفصل لابن عمرو ٣٥٣، والتعليقة على المقرب ١٦٧، والتذييل والتكميل ٢٩٣/٣، وإيضاح المسالك ٣٥٣/١، ٣٣٦، وتمهيد القواعد ٨٩٠، والأشباه والنظائر ٢٨٨/٨.

المضمرة، لجازت أن تكون معارف -وهم لم يقولوا-: ضربى زيدًا القائم - ونكرات ومشتقة وغير مشتقة.

الثاني: أنها لو كانت ناقصةً لم يجز حذفها؛ لأنَّ المقصود من دخول الناقصة على المبتدأ والخبر العلمُ بزمان مضمون الجملة في الماضي والاستقبال، كقولك: كان زيد قائماً، ويكون زيد قائماً، فلا يجوز حذفها حينئذٍ، لبُطولِ الغرض الحاصل منها. (١)

الثالث: وُقِرَّع المنصوب بعدها جُمْلَةً إِسْمِيَّةً مَقْرُونَةٌ بِالْوَاوِ كَقَوْلِهِ - (صلى الله عليه وسلم) - أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ. (٢)

قال ناظر الجيش: "ودخول واو الحال عليها يقوي جانب الحالية لا الخبرية، ولا يلتفت إلى قول من يجوز دخول الواو على أخبار (كان) وأخواتها إذا كان جملة". (٣)

الرابع: أن الظرف المقدر لا بد له من فعل أو معناه ليكون ظرفاً له، والحال لا بد لها أيضاً من عامل، والأصل في العمل للفعل، فقدرت (كان) التامة؛ لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه. (٤)

والضميرُ في (كان) فاعلها يعود إلى (العبد) في قولهم: (ضربى العبد إذ كان أو إذا كان مسيئاً)، وذكر ابنُ السِّيد البطليوسي والزمخشري أنه يجوز أن يعود إلى فاعل

(١) ينظر: التعليقة على المقرب ١٧٢، وما بعدها، والنهاية لابن الخباز ٣ / ٧٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٨، وشرح الرضوي ق ١ ج ١ / ٣٢١، والتصريح ١ / ٢٢٨، والصبان على الأشموني ١ / ٢١٩.

(٢) سبق تخريجه. وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٢٩، وإيضاح المسالك ١ / ٥٣٨.

(٣) تمهيد القواعد ٨٩١، ٨٩٢.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن عمرو ٣٥٣، والتذييل والتكميل ٣ / ٢٩٤، وتمهيد القواعد ٨٩١، ٨٩٢.

المصدر في المعنى، وهو الياء، فيكون تقديره: إذا كان قائمًا، أو كنت قائمًا<sup>(١)</sup>،  
و(كان) وما عملت فيه جملة ليس فيها عائذٌ على المبتدأ.<sup>(٢)</sup>

ورد أبو حيان ما ذكره ابن السّيد والزمخشري، بقوله: "ولا ينبغي أن يجوز هذا إلا  
بدليل؛ لأن التقييدات بالأحوال والصفات، وعود الضمير لا يكون إلا لأقرب مذكور، ألا  
ترى أن ما جاء من ذلك في تمثيلهم يعين أن يكون حالاً من المفعول، كقولهم: أكثر  
شربي السويق ملتوتاً، وأكلي التفاحة نضيجة، وغير ذلك، أما إذا دلّ دليل على ذلك  
أو كان المصدر قد اقتصر به على الفاعل لحذف المفعول أو لكونه مصدراً لفعل لازم،  
فيتعين؛ إذ ذاك تقدير: إذ كنت، أو إذا كنت، إن كان المصدر مضافاً لضمير متكلم،  
وإن كان مضافاً لمخاطب أو لغائب طابق".<sup>(٣)</sup>

#### المسألة الرابعة: هل يجوزُ رفعُ الحالِ (مسيئًا) ونظائره على أنها خبرُ المبتدأ؟

للإجابة عن هذا السؤال فرّق النحويون بين المبتدأ (المصدر) الصريح، وبين المبتدأ  
(أفعل التفضيل) المضاف إلى مصدر.

أولاً: إن كان المبتدأ مصدراً صريحاً، نحو: (ضربي)، فلا يجوز؛ لأنّ الخبر إذا كان مفرداً  
فهو المبتدأ في المعنى، وَ(الصَّرْبُ) لَيْسَ (الإساءة) فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ (القيام).<sup>(٤)</sup>  
قال ابن مالك: "ورفعها خبراً بعد أفعل مضافاً إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز، وفعل  
ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع".<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: الكشف ١/٦٥٤، وشرح المفصل لابن عمرو ٣٥٣.

(٢) انظر: إصلاح الخلل ١١٢، ١١٣، وشرح المفصل لابن عمرو ٣٥٣، وتمهيد القواعد  
٨٩٢، والأشباه والنظائر ٨/٢٨٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٩٥.

(٤) انظر: إيضاح المسالك ١/٥٣٨.

(٥) التسهيل وشرحه لابن مالك ١/٢٨٢.

أي: رفع ما كان حالاً على أن يكون خبراً للمصدر الصريح ممنوع، وحق ذلك أن يُمنع مطلقاً؛ لأنه شبيه بقولك: جاء زيدٌ ركببٌ، أي: وهو ركببٌ؛ لكنَّ الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط، وهو أصعب، وإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى.<sup>(١)</sup>

قال أبو حيان معقباً على كلام ابن مالك السابق: "قوله (دون ضرورة) مشعر بأن ذلك يجوز في الضرورة، وهو أن يكون خبراً عن المصدر الصريح. ثم لما تكلم في المسألة في الشرح لم يجز الرفع على هذا الوجه، وهو أن يكون خبراً عن "ضربي"، إنما أجازته على إضمار مبتدأ مقرون بواو الحال، تقديره: ضربي زيداً وهو قائم، قال: "وحقه أن يمنع مطلقاً لأنه شبيه بقولك: جاء زيد ركببٌ، على تقدير: وهو ركببٌ، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء في جواب الشرط، وهو أصعب، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى.

وكان ينبغي أن لا يقول: "دون ضرورة"، بل يقول: وفعل ذلك بعد مصدر صريح ممنوع، فإن أدت الضرورة إلى رفعه خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة حالاً، جاز. ولم يبين المصنف جهة الصعوبة. ونقول: بل هو في الشرط أسهل؛ لأن جواب الشرط لا بد أن يكون جملة، وكونها اسمية جائز، فإذا حذف دلَّ الشرط عليه. وأما هذه الحال السادة مسدَّ خبر المبتدأ ففيها خلاف: أتقوم الجملة مقامها أم لا؟ يجوز إلا أن تكون صريح الاسم. فعلى هذا لا مقتضى للجملة، بخلاف جملة الشرط، فإنها تطلب جملة الجواب، وتقتضيه، فإذا حذف منها شيء، دلَّ عليه الشرط".<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/١، والتذييل والتكميل ٢٩٩/٣، وتمهيد القواعد ٨٩٧.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٩٨/٣، ٢٩٩.

وأجاز ابن الدهان في (ضربي زيداً قائماً) رفع "قائم" على أن يكون خبراً عن "ضربي" إذا كان معنى "قائم" ثابت ودائم، كما تقول: الأمر بيننا قائم، والحرب قائمة على ساق، وهذا جار على قولهم: ضربي زيداً شديداً، ولا خلاف في جوازه.<sup>(١)</sup>

ثانياً: إن كان المبتدأ (أفعل التفضيل) مضافاً إلى المصدر، فأجاز الأَخْفَشُ، وتبعه المبرد، وأبو عليّ الفارسي رفع (قائم) على الخبرية من قولهم: أخطب ما كان أو ما يكون الأمير قائماً، ومنعه سيبويه.<sup>(٢)</sup>

ولبيان مذهب الأَخْفَشُ ومن تبعه قال ناظر الجيش: "إنّا إذا قلنا: أخطب ما كان أو أخطب ما يكون، فما مصدرية، والتقدير: كون الأمير، وفي إضافة أخطب إلى الكون نوع تجوز؛ لأن أفعل التفضيل لا تضاف إلا إلى ما هو بعضه، وليست الخطابة بعض الكون، ثم منهم من قدر مضافاً محذوفاً أي: أخطب أوقات كون الأمير لا لينتفي المجاز؛ فإن الخطابة ليست بعض الأوقات أيضاً، لكن لما كانت الخطابة لا تقع إلا في الأوقات سهل ذلك تأولها بها. ومنهم من لم يقدر شيئاً محذوفاً، وجعل أخطب كوناً - كما تقدّم -، ويترتب على الرأيين بحث: وهو أن من قدر المضاف وجعل أخطب زماناً لإضافته إلى الأوقات المحذوفة وجوز وقوع (إذا) غير ظرف - لم يجعل (إذا) متعلقة بمحذوف كما في: ضربي زيداً قائماً، بل جعل نفس الظرف مرفوعاً على الخبرية لا معمولاً للخبر، ويكون قد أخبر بزمان عن زمان".<sup>(٣)</sup>

وعلق ابن مالك على رأي الأَخْفَشُ ومن وافقه، بقوله: "فيلزم من ذلك - يعني من رفع (قائم) - ارتكاب مجازين:

- 
- (١) انظر: التذييل والتكميل ٢٩٨/٣، وتمهيد القواعد ٨٩٣، وإيضاح المسالك ٥٤٠/١.  
(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٢/١، والتذييل والتكميل ٢٩٥/٣، وتمهيد القواعد ٨٩٥، وإيضاح المسالك ٥٤٠/١.  
(٣) تمهيد القواعد ٨٩٥، وانظر: التذييل والتكميل ٢٩٦/٣.

أحدهما: إضافة (أخطب) مع أنه من صفات الأعيان إلى (ما يكون)، وهو في تأويل الكون.

والثاني: الإخبار بـ (قائم) مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن (أخطب ما يكون) مع أنه في المعنى كون، لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها مرفوعاً<sup>(١)</sup>.

قال ابن القاضي المكناسي: "رَفَعُ الصِّفَةِ الَّتِي كَانَتْ حَالًا بَعْدَ (أَفْعَلَنَ) مُضَافًا إِلَى (مَا) مَوْضُوعَةً بِ(كَانَ) أَوْ (يَكُونُ)، نَحْوُ: (أَخْطَبُ مَا كَانَ أَوْ يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا) جَائِزٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَالْمَبْرَدِ، وَالْفَارِسِيِّ، وَمَنْعَهُ سَبَبِيَّيْهِ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِرْتِكَابِ مَجَازَيْنِ"<sup>(٢)</sup>. وسبق ذكر المجازين في كلام ابن مالك. وَوَجَّهَ ابْنُ الدَّهَّانِ رَفَعَ الْأَخْفَشِ (قَائِمًا) بِأَنْ جَعَلَ (أَخْطَبُ) مُضَافًا إِلَى (أَحْوَالٍ) مَحْدُوفَةٍ، تَقْدِيرُهُ: أَخْطَبُ أَحْوَالِ كَوْنِ الْأَمِيرِ قَائِمًا، فَلَا مَجَازَ، فَلَا مَجَازَ فِي (قَائِمٍ) حِينئِذٍ<sup>(٣)</sup>.

قِيلَ: هُوَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ بِهِ، بَلْ هُوَ مَجَازٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: "أَخْطَبُ أَحْوَالِ كَوْنِ الْأَمِيرِ" لَا يُخْبِرُ عَنْهُ بِ"قَائِمٍ"؛ لِأَنَّ قَائِمًا مِنْ صِفَاتِ الْأَعْيَانِ لَا مِنْ صِفَاتِ الْأَحْوَالِ، فَالْمُطَابِقُ لِلإِخْبَارِ عَنْ قَوْلِهِ: "أَخْطَبُ أَحْوَالِ الْأَمِيرِ" أَنْ يُقَالَ: الْقِيَامُ، كَمَا تَقُولُ: أَحْسَنَ أَحْوَالِ الْأَمِيرِ السَّرُورُ أَوْ الضَّحْكُ، وَلَا تَقُولُ: الضَّحَاكُ وَلَا السَّارُ، فَجَعَلَهُ قَائِمًا خَبْرًا عَنْ "أَخْطَبُ" فِيهِ مَجَازٌ بِلَا شَكِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح التسهيل ١/٢٨٢، وانظر: التعليقة على المقرب ١٧٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٩٦، وتمهيد القواعد ٨٩٥.

(٢) إيضاح المسالك ١/٥٤٠، وانظر: التحفة لابن مالك ١٤٦، والهمع ١/٣٩٧.

(٣) انظر: التعليقة على المقرب ١٧٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٩٦، وإيضاح المسالك ١/٥٣٩.

(٤) انظر: التعليقة على المقرب ١٧٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٩٦، وتمهيد القواعد ٨٩٦، ٨٩٧، وإيضاح المسالك ١/٥٣٩.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ:

الأوّل: أَنَّ (مَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَلَا حَذْفَ. الثَّانِي: عَلَى تَقْدِيرِ (أَحْوَالٍ) مُضَافًا إِلَى الْمَصْدَرِ.  
الثَّالِثُ: عَلَى تَقْدِيرِ (أَزْمَانٍ) مُضَافًا لِلْمَصْدَرِ. والرَّابِعُ: أَنَّ (مَا) نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ.

وَالأوّلُ هُوَ الظَّاهِرُ لِمَنْ أَجَازَ، وَفِعْلٌ ذَلِكَ بَعْدَ مَصْدَرٍ صَرِيحٍ دُونَ صَرُورَةٍ مَمْنُوعٍ، فَلَا يُقَالُ: (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمٌ)، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ بَعْدَ (أَفْعَلٍ) مُضَافًا إِلَى (مَا كَانَ)، أَوْ (يَكُونُ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فُتِحَ بَابُ الْمُبَالَغَةِ فَأَوَّلُ الْجُمْلَةِ عَصِدَتْ بِآخِرِهَا، فَإِذَا اقْتَضَتْ الصَّرُورَةَ رَفَعَهُ رُفِعَ؛ لِكِي لَا يُجْعَلَ خَبْرًا عَنِ (ضَرْبِي)، بَلْ يُجْعَلَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: ضَرْبِي زَيْدًا وَهُوَ قَائِمٌ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ تَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبْرِ". (١)

**المسألة الخامسة: هل يجوز في (مسيئًا) ونظائره النصب على أنه خبر (كان) المضمرة؟**

أجاب أبو حيان بقوله: "ولم يعتقد في (قائم) الخبرية للزومه التنكير، وحكى ابن خروف أن الفراء أجاز أن يكون منصوباً على خبر (كان)، وأنشد قول الشاعر:

لَذُو الرُّمَّةِ ذَا الرُّمَّةِ      لَمَّا أَشْهَرُ مِنْهُ غَيْلَانًا<sup>(٢)</sup>

فنصب (ذا الرمة)، و(غيلان) - وهما علمان - على الخبرية. وهذا نادر لا يعتد به، ودخول الواو عليهما يوجب الحالية. وهذا الذي حكاه ابن خروف عن الفراء هو خلاف مذهبه في هذه المسألة". (٣)

(١) إيضاح المسالك ١/٥٣٩، ٥٤٠، وانظر: التعليقة على المقرب ١٧٣، وشرح التسهيل لابن

مالك ١/٢٨٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٩٦، والهمع ١/٣٩٧.

(٢) البيت ليس في ديوان ذي الرمة، وانظره في: التعليقة على المقرب ١٦٨، وتذكرة النحاة

٦٤٩، ٦٥٦.

(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٩٤، وانظر في المسألة: شرح المفصل لابن عمرو ٣٥٤، والتعليقة

على المقرب ١٦٨، والأشباه والنظائر ٨/٢٨٩.

وقال السيوطي: "وأجاز الفراء نصبه على خبر كان. ورُدَّ بدخول الواو عليه، ولا يلتفت إلى قول مَنْ أجاز دخول الواو على خبر كان إذا كان الخبرُ جملة".<sup>(١)</sup>

### المسألة السادسة: **فإن قيل : هل يصح أن يكونَ (مُسِينًا) ونظائره حالًا من العَبْدِ؟**

قيل: لا؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن يكونَ العاملُ في الحالِ غيرَ العاملِ في صاحبِها، وشَرَطُ هذه الحالِ أن تكونَ مُفْرَدَةً، هذا مذهبُ سيبويه.<sup>(٢)</sup>

وَإِخْتَارَ ابن مالك في (شرح التسهيل)<sup>(٣)</sup> الْجَوَازَ، وَفَصَّلَ آخَرُونَ فِي الإِسْمِيَّةِ، فَأَجَازُوهَا مَعَ الْوَاوِ لِأَنَّهَا<sup>(٤)</sup>.

قال ابن يعيش: "ولا يصح أن يكون (قائمًا) حالًا من "زيد" هذا، أي: في قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا)؛ لأنه لو كان حالًا منه، لكان العاملُ فيه المصدرَ الذي هو ضربي؛ لأن العاملَ في الحالِ العاملُ في ذي الحال. ولو كان المصدرُ عاملاً فيه، لكان من صلته، وإذا كان من صلته، لم يصح أن يسدَّ مسدَّ الخبر، لأنَّ السادَّ مسدَّ الخبر يكون حكمه حكمَ الخبر، فكما أنَّ الخبر كان جزءًا غيرَ الأول، فكذلك ما سدَّ مسدَّه ينبغي أن يكون غيرَ الأول".<sup>(٥)</sup>

(١) الأشباه والنظائر ٢٨٩/٨.

(٢) الكتاب ٤١٩/١.

(٣) ٢٧٨ / ١.

(٤) انظر: الهمع ٣٩٩/١.

(٥) شرح المفصل ٢٤٣/١.

## المسألة السابعة: هل يجوز تقديم الحال (مسينًا) ونظائره على المصدر؟

قيل: منع ذلك الكسائي والفراء وهشام إن كانت الحال من ظاهر، كما منعوا في نحو: جاء زيدٌ ركبًا، أن تقول: ركبًا جاء زيد، فتقدمها. وسبب ذلك أن مبنى الحال عندهم على الشرط، فبطل: ركبًا جاء زيد، من حيث لم يجز: إن تركب جاء زيد.

فإن كانت من مضمَر جاز التقديم عند الكسائي وهشام. ومن أخذ بمذهبهما فلا يجوز تقديمها إذا لم تقع خبرًا، ويجوز عندهم: مسرعًا قيامك، كما يجوز: مسرعًا قمت؛ لأن الحال لمكني، ولا ينكر تقدم مضمَر على مضمَر كما ينكر تقدم مضمَر على ظاهر.

وأبطل الفراء: مسرعًا قيامك ومبادرًا ركوبك، وأجاز: مسرعًا قمت، ومبادرًا ركبت؛ لأن حال المكني يجوز تقدمها إذا لم تكن رافعة، فإذا رفعت منعت التقدم والتوسط ولزمت التأخر عنده؛ لأنها عنده مبنية على الشرط، والشرط يقع آخرًا لا أولًا، فيقال: شكرتك إن أنصفت، ولا يقال: إن أنصفت شكرتك؛ لأن الشرط إنما يتلقى بالفاء أو إذا أو بالفعل، ولا يتلقى بالاسم المفرد.

واحتج الكسائي وهشام ومن أخذ بمذهبهما على جواز: مبادرًا ركوبك، بأن الحال مبنية على الوقت من حيث كانت في معناه، والوقت يرفع متقدمًا ومتأخرًا، فيقال: قيامك يوم الخميس، ويوم الخميس قيامك.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ الْجَوَازُ نَحْوُ: (مَسِينًا ضَرْبِي الْعَبْدِ). (١)

قال ابنُ النحاس الحلبي معلقًا على الأقوال السابقة في المسألة: "لا نقل عندي من مذهب البصريين في ذلك، بل مقتضى قولهم جواز تقديم الحال إن قدر الخبر متقدمًا

(١) انظر الأقوال في المسألة في: التعليقة على المقرب ١٧٠، ١٧١، والتذييل والتكميل ٣/٣٠٨،

٣٠٩، وتمهيد القواعد ٨٩٢، والهمع ١/٣٩٨، وإيضاح المسالك ٥٣٩.

على المصدر، ووجوب تأخيرها إن قدر الخبر مؤخرًا؛ لأن العامل عندهم في الحال (كان) المقدرة، وهي مضاف إليها الظرف، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف".<sup>(١)</sup>

وقال ابن الدهان في شرح الإيضاح: "ولا يمتنع عندي في القياس: قائمًا ضربي زيدًا؛ لأن خبر المبتدأ في هذه المسألة يتقدم على المبتدأ".<sup>(٢)</sup>

وإذا كانت الحال بالواو فهل يجوز تقديمها على المصدر؟

أجاب أبو حيان قائلاً: "أبطل ذلك الكسائي وهشام الفراء إن كان المصدر متعدياً لمفعول، نحو قولك: وهو ملتوتٌ شُرْبِي السويق، وإن كان لازماً جاز ذلك عند الكسائي، نحو: وأنت ركبٌ حسنٌ، ولم يجز ذلك عند الفراء؛ لأن الحال لا ترفع مقدمة".<sup>(٣)</sup>

(١) التعليقة على المقرب ١٧٠، ١٧١.

(٢) انظر: التعليقة على المقرب ١٧٠، ١٧١، والتذييل والتكميل ٣/٣٠٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/٣٠٩، ٣١٠، ونتائج التحصيل ٩٩٦.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **وبعد:**

فيطيب لي في نهاية هذا البحث أن أذكر بعض النتائج التي توصلت إليها، وهي:

١- أن قولهم: (ضربي العبد مسيئًا) ونظائره من المسائل التي أطال فيها النحويون الكلام؛ حتى صارت طويلة الذيول كثيرة الخلاف.

٢- أن أول من ذكر عبارة "ضربي العبد مسيئًا" ابن مالك في ألفيته، فيما اطلعت عليه.

٣- أن الحال التي تسد مسدَّ خبر المبتدأ ينبغي أن يقتصر فيها على مورد السماع؛ لأنه شيء خارج عن القياس، فلا يجوز ذلك إلا فيما سُمع، وهو أن يكون المبتدأ مصدرًا أو أفعال التفضيل مضافًا إلى المصدر أو ما قُدِّرَ بالمصدر.

٤- أن أكثر نظائر (ضربي العبد مسيئًا) ورودًا في كتب النحو: (ضربي زيدًا قائمًا، وأكثرُ شربي السويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا)، ووردت في كتبهم نظائر أخرى، لكنها دون هذه الثلاثة ذكْرًا.

٥- أن في إعراب "ضربي العبد مسيئًا" ونظائره أوجهًا كثيرة، واختلافات متنوعة، وأن أشهر الأمور المختلف فيها أمور أربعة: الأول: أن ذلك المصدر أو معموله مرفوعٌ بالابتداء. الثاني: أنه مبتدأ محتاجٌ إلى خبر. الثالث: أن خبره محذوفٌ لا ملفوظ به. الرابع: أنه مقدرٌ قبل تلك الحال.

- ٦- أن الراجح في إعراب "ضربي" في قولهم: "ضربي العبد مسيئاً"، أنه مبتدأ له خبر؛ لدخول النواسخ عليه.
- ٧- أن الراجح في تقدير خبر المبتدأ (ضربي) في التركيب ونظائره هو تقدير سبويه والبصريين، وهو: ضربي العبد إذ كان أو إذا كان قائماً.
- ٨- أظهر البحث الفروق بين (ضربي العبد مسيئاً) و(أكثر شربي السوق ملتوتاً)، و(أخطب ما يكون الأمير قائماً).
- ٩- ناقش البحث سبع مسائل من المسائل النحوية المهمة التي تتعلق بالمسألة وتتصل بها اتصالاً مباشراً.
- ١٠- أجب البحث عن مجموعة كبيرة من الأسئلة المتعلقة بالمسألة، منها: لِمَ اشْتَرَطَ فِي هَذَا الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا أَوْ مُضَافًا إِلَى مَصْدَرٍ؟ هَلْ يَجُوزُ وَفَوْعُ الْمُبْتَدَأِ مَصْدَرًا مُؤَوَّلًا؟ لِمَ قَدِّرَ الْخَبْرَ ظَرْفًا دُونَ غَيْرِهِ؟ وَلِمَ قَدِّرَ ظَرْفَ الزَّمَانِ دُونَ الْمَكَانِ؟ لِمَ قَدِّرْتَ (إِذْ) وَ(إِذَا) دُونَ غَيْرِهِمَا؟ لِمَ قَدِّرَ بَعْدَ الظَّرْفِ فِعْلَ الْكَوْنِ؟ أَيْجُوزُ رَفْعُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى أَنَّهَا خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ؟ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (مُسَيِّئًا) حَالًا مِنَ الْعَبْدِ؟ هَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى الْمَصْدَرِ؟

والحمد لله رب العالمين

الباحث

## ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ.
- إيضاح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن القاضي المكناسي، تحقيق: د. عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، دار ومكتبة الشعب، ليبيا، مصراتة، ط ١، ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م.

- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علم الدين، ود. صالح حسين العايد، ط/ جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/ الأولى، ١٤٢١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجّاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، للخوارزمي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، مؤسسة الرسالة، بلا تاريخ.
- التذييل والتكميل (من الجزء الأول إلى الخامس) ، لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الجزء الثالث.
- التذييل والتكميل (من الجزء السادس إلى العاشر) ، لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ - ٢٠٠٠م.

- تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرّي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- التعليقة على المقرب، لابن النحاس الحلبي، تحقيق د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة بالأردن، ط١، ٢٠٠٤م.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ط/ الأولى، ١٩٨٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط/ الأولى، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- حاشية الصبان على الأشموني، لمحمد الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي، القاهرة.
- حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح، فيصل عيسى الحلبي، القاهرة.
- حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى، ط/ الحلبي، الثالثة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- الحل في شرح أبيات الجمل، للبطلبيوسي، ت/ د. مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط/ الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط/ الثانية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني. مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي. القاهرة، بدون تاريخ.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: تحقيق. د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل. بيروت طبعة إيران. بدون تاريخ.
- شرح ألفية ابن معطي، لابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط/ الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح التسهيل، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر، ط/ الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د: عبدالرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- شرح جمل الزجّاجي، لأبي الحسن بن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.
- شرح الجمل، لابن بابشاذ، تحقيق: د. مصطفى إمام، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.
- شرح الجمل (الكبير) ، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترأباضي، تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط/ الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح المفصل، لابن عمرو الحلبى من أول الكتاب إلى نهاية فصل: الأسماء المضافة إضافة معنوية، تحقيق: محمد السيد عبده علي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية، فرع جامعة الأزهر بالمنصورة، عام ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، ت: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- شرح المقرب المسمى التعليقة، لبهاء الدين بن النحاس، تحقيق: د. خيرى عبد الراضى، دار الزمان، المدينة المنورة، ط/ أولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- شرح المكودي على الألفية، مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الثالثة (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م).
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسلى. تحقيق. د/ الشريف عبد الله الحسينى البركاتى. ط / المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

- علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق: الدكتور محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري. ط، دار الريان. الطبعة الثالثة، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري - ج١ ت / غازي مختار طليمات ، ج٢ ت د / عبد الإله نبهان - ط / دار الفكر - بيروت - الأولى - ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .
- لسان العرب لابن منظور - ت / عبد الله الكبير وآخرين - ط / دار المعارف .
- المسائل البصريات لأبي على الفارسي. تحقيق . د / محمد الشاطر. مطبعة المدني بمصر، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- المسائل الحلييات لأبي على الفارسي. تحقيق. د / حسن هنداوي. دار القلم. دمشق، دار المنارة، بيروت، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش، تحقيق. د / فائز فارس، ط، الكويت الطبعة الثانية، (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).

- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ونسخة أخرى بحاشية الأمير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: الدكتور خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين وزملائه، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف بمصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق . أحمد عبد الستار الجوارى، و عبد الله الجبوري، ط، العاني بغداد (١٩٧١م).
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، للمرابط الدلاني، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري - ت د/ زهير عبد المحسن سلطان - منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، تحقيق: د. عبد الجليل العبادي ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، بلا تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.